

المراجع:

- 1- آيت زيان, ك & ,آيت زيان, ح .(s.d). الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .جامعة خميس مليانة.
- 2- أبو سلمان, ع .(2003). البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد . سوريا: دار القلم.
- 3- رشيد بوعافية. (2005). الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري. مذكرة ماجستير، جامعة البليدة.
- 4- زواش, ز .(2010/2011). دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر .مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي.
- 5- عبد الرحيم, م .(2007). الاقتصاد الصناعي، التجارة الإلكترونية .مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 6- منصور, م .(2003). المسؤولية الالكترونية .مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- 7- ميهوب, س .(2004/2005). الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية .جامعة قسنطينة :مذكرة ماجستير .
- 8- وليد ثابتي, و عادل بيطام. (نوفمبر 2018). الرقابة القانونية على التحويلات المالية نحو الخارج . مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 243-247.
- 9- Rambure, D. (2005). les systemes de paiement. édition économique.

فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في الحفاظ على الاستقرار النقدي
في الجزائر في الفترة 2010-2020

Effectiveness of the legal reserve policy in maintaining monetary
stability in Algeria 2010-2020

بسمة حشوف

Besma Hachouf

جامعة العلوم الإسلامية - الجزائر -

hachoufbesma1992@gmail.com

عقبة سحنون¹

Okba Sahnoune

جامعة العلوم الإسلامية - الجزائر -

s.okba@yahoo.fr

ملخص:

بغية تحقيق الاستقرار النقدي قامت الجزائر بتطبيق العديد من الإصلاحات النقدية لتوفير ظروف جيّدة في مجال النقد والقرض، من بينها التعديلات التي جاءت بموجب الأمر 04-10 والقانون 10-17 والتي تميزت بالتيسير الكمي والتمويل غير التقليدي. كما اعتمدت السلطة النقدية خلال هذه الفترة على سياسة معدل الاحتياطي القانوني كواحدة من أهم الأدوات النقدية المعتمدة من طرف السلطات النقدية ومن طرف المهتمين والفاعلين في مجال النقد والقرض.

تناولنا في هذه الدراسة أهم العناصر المؤثرة في الاستقرار النقدي من استعراض التشريعات المصرفية الصادرة في الفترة 2010-2020، وقمنا بقياس فعالية أداة الاحتياطي القانوني إحصائيا للوقوف على أهم النتائج النقدية المحققة جراء تطبيقها، لنخلص إلى أن

¹ -Okba SAHNOUNE, s.okba@yahoo.fr.

هذه الأداة لم تكن على قدر الاهتمام الذي حظيت به من قبل السلطة النقدية وكانت النتائج المحققة منها على صعيد الاستقرار النقدي ضئيلة جدا.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية؛ الاحتياطي القانوني؛ الاستقرار النقدي؛ السلطة النقدية في الجزائر.

Abstract :

In order to achieve monetary stability, Algeria has introduced several monetary reforms to provide good conditions in the area of cash and credit, including amendments under Ordinance 10-04 and Act 17-10, characterized by quantitative easing and non-traditional financing. During this period, the Monetary Authority also relied on the legal reserve rate policy as one of the most important monetary instruments adopted by the monetary authorities.

In this study, we examined the main factors affecting monetary stability from the review of banking legislation issued in 2010-2020. We measured the effectiveness of the legal reserve tool statistically in order to identify the most significant monetary results achieved as a result of its application. We measured the effectiveness of the Legal Reserve Tool statistically to determine the most important monetary results of its application. We concluded that the Tool was not as interesting as the Monetary Authority and had very little monetary stability results.

Keywords: monetary policy; legal reserve; monetary stability; Algeria Monetary Authority.

مقدمة:

في إطار قياس فعالية أدوات السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي المنشود من قبل السلطة النقدية في الجزائر، تتناول هذه الدراسة المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية بمختلف أدياتها التقليدية والحديثة مركزة على تكاملها مع بقية السياسات الاقتصادية العامة من جهة وعلى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية لمختلف السياسات الفرعية المكونة لاقتصاد أي دولة من جهة أخرى، مع إسقاط هذه المفاهيم على السوق البنكية في الجزائر، عبر استعراض أهم المحطات التي ميّزت توجهات السياسة النقدية في الفترة 2010-2020 وإجراء تحليل إحصائي كمي يبيّن مدى قدرة أداة الاحتياطي القانوني (باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في الجزائر) على التأثير على مختلف المؤشرات التي تقيس الاستقرار النقدي كمعدلات التضخم ومعاملات الاستقرار النقدي الحساسة للضغوط التضخمية.

إنّ محاولتنا في هذه الدراسة لربط أداة الاحتياطي القانوني بمعاملات الاستقرار النقدي ليس الغرض منه تبيان هذه الأداة كأداة وحيدة أو رائدة لتحقيق مستويات مقبولة من التضخم بقدر ما هي محاولة لعزل تأثيرها بغرض القياس الإحصائي، مع التنويه بكونها سياسة فرعية تتكامل مع بقية أدوات السياسة النقدية وحتى مع محاور السياسة المالية لتحقيق التوازن النقدي من جهة وعدم التأثير سلبا على قدرة السياسة المالية على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة من جهة أخرى.

على أساس ما تقدّم ولشرح فحوى الموضوع بشكل أكثر عمقا ووضوحا، اقترحنا أن تلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف كان تأثير سياسة الاحتياطي القانوني على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟.

لتفسير هذه الإشكالية الرئيسية اقترحنا جملة من التساؤلات الفرعية لنجيب عليها من خلال مختلف محاور هذه الدراسة، وهي كالاتي:

- ما هي أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية؟ وبسياسة الاحتياطي القانوني على وجه التحديد؟.

- كيف كان تطور أدوات السياسة النقدية وكيف كان أداؤها خلال الفترة 2010-2020؟.

- ما مدى فعالية سياسة الاحتياطي القانوني في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟.

للاستجابة للمتطلبات العملية والمنهجية لهذه الدراسة، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات الممثلة لإجابات مبدئية على الأسئلة الفرعية المطروحة، والتي سنقوم باختبارها في خاتمة الدراسة وهي على النحوالموالي:

الفرضية الأولى: تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني السياسة النقدية الأكثر أهمية بين كل أدوات التسهيل الائتماني الكمية حسب النظريات النقدية الرأسمالية.

الفرضية الثانية: اقتصرت السياسة النقدية في الجزائر على استخدام الأدوات الكمية في ظل وضع اقتصادي متقلب فرض تطبيقها خلال الفترة 2010-2020.

الفرضية الثالثة: لم تؤد سياسة الاحتياطي القانوني دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

للإجابة على الإشكاليات السابقة واختبار الفرضيات الموضوعية من قبلنا، قمنا باعتماد خطة العمل التالية:

محور أول: يتناول المفاهيم الأساسية التقليدية والحديثة للسياسة النقدية.

محور ثان: يتناول التطور التاريخي للسياسة النقدية وأهم محطاتها وأدائها خلال الفترة 2010-2020 مع استعراض النتائج المحققة على صعيد الاستقرار النقدي.

محور ثالث: يتناول التحليل الإحصائي الخاص بربط المتغيرات النقدية والاقتصادية الحساسة للضغوط التضخمية بمستويات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

1- المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية واحدة من أهم مكونات السياسة الاقتصادية العامة في أي اقتصاد، وتهدف بالأساس حسب نظرية المدرسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستويات التضخم عند الحدود المقبولة اقتصاديا حتى لا تعيق النمو الاقتصادي من جهة وحتى توفر فرصا استثمارية أكبر في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

1-2 تعريف السياسة النقدية:

حظيت السياسة النقدية باهتمام كبير من الباحثين والممارسين، بحيث قدمت لها كثير من التعاريف تعبر عن وجهة نظرهم لجورها وأغراضها، نذكر من بين هذه التعاريف ما يلي: "السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار" (لعبيدي، بلا تاريخ، صفحة 67).

كما تعرف على أنها "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ومواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق التنمية" (سحنون، 2003، صفحة 114) يمكن القول بأن السياسة النقدية هي جملة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بشكل مركزي بهدف ضبط المعروض من الكتلة النقدية مع متطلبات النشاط الاقتصادي

الحقيقي بغرض تخفيف الضغوط التضخمية والحفاظ على الاستقرار النقدي في مستويات مقبولة، تتيح جذب الاستثمار وتحافظ نسبيا على القدرة الشرائية للعملة.

1-2 أهداف السياسة النقدية:

تتم السياسة النقدية بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية وذلك لاختلاف أهدافها تبعا للتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، حيث تسعى للتأثير على الاقتصاد من خلال استعمال الأدوات النقدية وتحقيق الأهداف الاقتصادية وفق المسمى بالمرجع السحري، حيث يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق هذا المربع كما يلي: (علام و علام، سبتمبر 2020، صفحة 454)

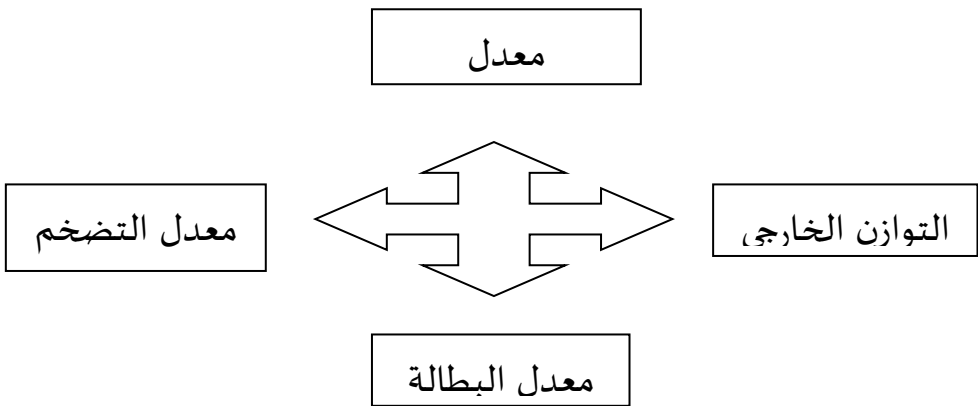
- الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي (البحث عن النمو الاقتصادي): يعتبر تحقيق معدلات مرتفعة من النمو المهدف العام الذي تسعى الدولة تحقيقه من خلال زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار (ولد الشيباني، 2013، صفحة 22)

- تحقيق التوظيف الكامل (البحث عن التشغيل الكامل): لم يفكر الاقتصاديون الكلاسيك بوجود البطالة لأن آلية الأجور والأسعار في تحليلهم كانت كفيلة بضمان التوظيف الكامل الذي كان جزءا لا يتجزأ من التوازن الاقتصادي الكلاسيكي ولكن المدرسة الكينزية كانت تنشأ هذا التوازن حتى تحت مستوى الاستخدام الكامل وتقبل بنسبة من البطالة يمكن اللجوء في معالجتها إلى السياسة النقدية عن طريق رفع مستوى الأجور النقدية التي تمثل دخولا تدفع الطلب الكلي نحو الزيادة مما يرفع من نسبة التشغيل ويخفض البطالة التي تنشأ عن النقص في الطلب الكلي الفعال ويأتي دور السياسة النقدية بتنشيطه وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة التشغيل الكامل (الغالي، 2015، الصفحات 178-179)

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: تسعى السياسة النقدية إلى محاربة التغير في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع لما لهذا من آثار سلبية في توزيع الدخل والثروات، إذ أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض الدخل لفئة العمال وأصحاب الدخل الثابتة وبالعكس يستفاد رجال الأعمال والمنتجين بسبب ارتفاع أسعار السلع المباعة.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إن السياسة النقدية يمكن أن تعدل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات، وهذا التأثير يأخذ مداه بتوازن ميزان المدفوعات عندما يكون سعر الصرف ثابتا أما في حالة كون سعر الصرف مرنا فإنه سيكون المسؤول عن توازن ميزان المدفوعات وأن السياسة النقدية ستؤثر على سعر الصرف نفسه، فعندما يتم رفع سعر إعادة الخصم على سبيل المثال سيزيد من الطلب على العملة المحلية الناجم عن التدفق الداخل لرؤوس الأموال مما يرفع من قيمتها (الغالي، 2015، صفحة 183)

الشكل رقم (01): الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق المربع السحري لكالدور



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (علام و علام، سبتمبر 2020، صفحة 454)

ومن بين أهداف السياسة النقدية نجد أيضا هدف الاستقرار النقدي، حيث تهدف السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي إلى إعادة التوازن الاقتصادي للدولة، وتحقيق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والنقدي، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في النقطة الموالية.

1-3 مفهوم الاستقرار النقدي:

يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق، ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج الوطني. فكلّ زيادة أو نقصان في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقصان مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار (رحيم، 2002، صفحة 241)

كما أن السياسة الاقتصادية تحتاج إلى السياسة النقدية فإنها تحتاج أيضا إلى السياسة المالية، لذا يفترض التنسيق بينهما وأن تكون هناك علاقة تبادل ومساعدة بين السياستين فالسياسة النقدية تتميز عن السياسة المالية بشمولها على الأدوات المتعلقة بالتأثير على عرض النقود، وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة (سعيدان، 2007، صفحة 131)، حيث يهتم التنسيق بين السياستين في الأجل القصير باستقرار الأسعار وإدارة الدين العام، بينما يهتم في الأجل الطويل بتصميم برنامج متوازن من السياسة النقدية والمالية له القدرة على الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي متوازنا والتحكم في مستويات التضخم والتخفيف من حدة البطالة، وتحسين الوضع المالي لتقوية النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تخفيض العجز المالي عند المستوى الذي يمكن تمويله من خلال أسواق المال، بدون تشوهات في الاقتصاد، وبدون التوجه للاقتراض من الخارج بدرجة كبيرة (شليق، عزي، و عيشون، 03/02 ديسمبر 2019، صفحة 539)

1-4 مؤشرات الاستقرار النقدي:

يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعددة منها تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية والمحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الوطني والمساعدة في توفير السيولة النقدية، وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية وكذلك المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي (سعيدان، 2007، صفحة 107).

لأجل تحقيق أهداف هذه المؤشرات يتوجب تحديد كفاءات قياس معامل الاستقرار النقدي، الذي يستند في جوهره إلى نظرية كمية النقود التي تنصّ على أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن ذلك يتسبب في إحداث التضخم.

ويعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المعيار في سياسته للتعرف على الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية وبحسب هذا المعيار بحاصل قسمة معدل التغير في العرض النقدي على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإذا كان هذا المعامل مساويا للواحد الصحيح دل ذلك على وجود حالة استقرار نقدي كاملة، أما إذا كان هذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح فإنه يدل على أن الاقتصاد في حالة توسع وتتوقف حدة التضخم ودرجته على مدى قرب أو بعد المعامل عن الواحد الصحيح، وكلما كان أقل من الواحد الصحيح كان الاقتصاد في حالة انكماش (محمد ضيف الله، 2012، الصفحات 262-

263)

ويمكن توضيحه بصورة مبسطة كما يلي:

$$B=(DM/M)/(DY/Y)$$

1-5 أدوات السياسة النقدية:

يقصد بها مجموعة الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض النقدي، وتنقسم إلى أدوات نوعية وأخرى كمية.

أ. الأدوات النوعية للسياسة النقدية: وتعرف أيضا بالأدوات الكيفية للسياسة النقدية وتمثل هذه الأدوات في:

• السقوف التمويلية: تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية.

• تنظيم القروض الاستهلاكية: وضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الاستهلاكية.

• تخصيص التمويل: وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة.

• الإقناع الأدبي: وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته (عبد اللاوي، 2007، صفحة 65)

ب. الأدوات الكمية للسياسة النقدية: وتعرف أيضا بالأساليب غير المباشرة، وتؤثر في الحجم الكلي للنقود والائتمان وتمثل فيما يلي:

• سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه السعر الذي يحدده البنك المركزي كفائدة على اقتراض البنوك التجارية، والآلية التي يؤثر من خلالها سعر الخصم على الأسعار هو أن التغيير الذي يحدث فيه يؤدي إلى تغيير معدل النقد المتداول.

• فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة للمصارف مما يشجع على إقراض الأفراد

وهو ما يقود إلى زيادة عرض النقود، وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية.

• عمليات السوق المفتوحة: تعرف بأنها دخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للأوراق المالية الحكومية والخاصة بهدف التحكم في القاعدة النقدية سواء بالزيادة أو بالنقصان ففي أوقات الرواج الاقتصادي وإذا ما أرادت السلطات خفض احتياطات البنوك من الأرصدة النقدية، فلا بد لها من الدخول للسوق المفتوحة كبائع للأوراق المالية فيكون هذا الإجراء قد عمل على تخفيض احتياطات البنك، وبالتالي تخفيض قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية والعكس إذا أرادت السلطات النقدية زيادة احتياطات البنوك من الأرصدة النقدية (بهبول، حماد، و الدهاش، 2019، صفحة 340)

• معدل الاحتياطي القانوني: يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أولا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاته أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية، ويدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي، ويقصد به أن يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي (طهراوي، ديسمبر 2015، صفحة 373)

1-6 أهمية سياسة الاحتياطي القانوني:

تتميز سياسة الاحتياطي القانوني كأداة نقدية كمية مرنة بجملة من المميزات تجعلها إحدى أهم أدوات السياسة النقدية القادرة على تحقيق الاستقرار النقدي بطريقة استباقية أو بعدية، أي أن السلطة النقدية تستخدمها لأجل تخفيض الضغوط التضخمية تفاديا لحدوث التضخم أو محاولة لتخفيفه في حالة ما إذا تجاوز المستوى المقبول من قبل الدائرة الحقيقية للاقتصاد المعني. تتمثل أهم هذه المميزات في الآتي: (لعراف، 2021، صفحة 232)

- المحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي وحماية البنك من مخاطر السيولة.
- تؤدي إلى سلامة السيولة المالية للبنك وتحافظ على مركزه المالي من خلال رفع قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية اتجاه زبائنه ومتعامليه في مواعيد استحقاقها.
- تعزز من ثقة كل من السلطة الرقابية والجمهور المصرفي وغير المصرفي بقدرة البنك المالية في المحافظة على أموال المودعين، لأنها تعتبر بمثابة حاجز أمان لحماية البنك من خطر العجز في السيولة والإفلاس.
- إن الاحتياطات الإلزامية للبنوك عندما تكون لدى البنك المركزي يؤدي ذلك إلى زيادة قوة النظام المصرفي وثقة الجمهور فيه.
- يستطيع البنك المركزي باستخدامه لنسبة الاحتياط الإلزامي التحكم في العرض النقدي الكلي بصورة مباشرة، حيث تفرض نسبة الاحتياطي على كل البنوك وفي نفس الوقت فعند تغير نسبة الاحتياط الإلزامي بالزيادة أو بالنقصان فان ذلك سيؤدي إلى حدوث تأثير مضاعف على العرض النقدي (من خلال المضاعف النقدي) بالنقصان أو الزيادة من خلال التأثير على فائض الاحتياطات لدى البنوك التجارية وبالتالي في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان.
- عندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فانه يخفض من نسبة الاحتياطي الإلزامي بحيث تستطيع البنوك استخدام جزء من ودائعها المجمدة لدى البنك المركزي في منح الائتمان، وإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية فانه يرفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى تناقص قدره البنوك على منح الائتمان.

2- تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

بعد تطبيق الإصلاح النقدي المتعلق بقانون النقد والقرض 90-10 (قانون النقد والقرض 90-10، 1990) تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة متضمنة سياسات الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة، ومن أهم هذه التعديلات نجد:

• التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04 (2010، صفحة 11) جاء الأمر في سبع كتب فرعية هي على التوالي: عموميات، هيكل بنك الجزائر وتنظيمه، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، مجلس النقد والقرض، التنظيم المصرفي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية الصرف وحركات رؤوس الأموال، العقوبات الجزائية.

حيث أن هذا الأمر ركز على ثلاث نقاط أساسية هي: أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية، تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية، التعزيز الضروي للرقابة البنكية (الحوالد، 2018، صفحة 197)، حيث نص هذا التعديل على تعريف بنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه حرصا على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية من خلال المادة 02 (الأمر 10-04 المعدل المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المادة 02)، كما تمت إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظه البنوك والمؤسسات المالية من خلال المادة 06 (الأمر 10-04 المعدل يوم الاثنين للأمر 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض المادة 6)، ضرورة توفير وإدارة الدفع من خلال المادة رقم 56 (الأمر 10-04 معدل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المادة 56)، ضرورة التزام بنك الجزائر بتعزيز أمن وسلامة النظام البنكي من خلال المادة 97 إنشاء مركزية المخاطر ولجنة الرقابة البنكية وفقا للمادة 98 والمادة 08.

• بعد ذلك أتى تعديل جديد لقانون النقد والقرض سنة 2017 (قانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، 2017) أين لجأت الجزائر إلى وضع إصلاح جديد عرفه بعض الاقتصاديون بسياسة التيسير الكمي والبعض الآخر بالتمويل غير تقليدي ، والذي يقتضي طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من اجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات وذلك من خلال إصدار قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 يحتوي مادة واحدة هي المادة 45 مكرر التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

من بين أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الجزائري نجد الاحتياطي القانوني الذي يؤثر في الحجم الكلي للنقود والائتمان المتداول في الاقتصاد، مما يؤدي إلى التأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها المستوى العام للأسعار لوجود علاقة طردية ما بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار في النظرية النقدية.

1.2 تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر:

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي استحدثها قانون 90-10 إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمه لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة غير أن بنك الجزائر قام بإعادة تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية، الودائع لأجل، الودائع السابقة للاستيراد، الحسابات على الدفاتر في صناديق التوفير والاحتياط، شهادات الخزينة والودائع الأخرى لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبأسلوب نفسه ويتم تحديد وعاء الاحتياط الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة إلى

ذلك منحه بنك الجزائر عائدا على في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر (شودار، 2009، صفحة 409)

يمكننا أن نتطرق إلى كيفية تطور معدل الاحتياطي القانوني من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم -1- تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر في الفترة 2010-2020

السنوات	معدل الاحتياطي الإجمالي %
2010	9
2011	9
2012	11
2013	12
2014	12
2015	12
2016	8
2017	4
2018	8
2019	10
2020	8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك

الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في

26 أبريل 2020 على الموقع: [www. Bank-of-algeria.dz](http://www.Bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أن في الفترة 2010-2015 عرف معدل الاحتياطي الإجمالي ارتفاعا في قيمه حيث ارتفع من 2010 إلى 2012 من 9% إلى 11% واستمر في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 و2014 و2015، وهذا دال مبدئيا على أن البنك المركزي يستفيد من مزايا هذه الأداة خاصة في التحكم في التضخم وفي سيولة المصارف بدليل أن معدل التضخم قد سجل 2.92% سنة 2014 وهذا مؤشر إيجابي لهذه الوسيلة أما في الفترة 2016-2020 فقد خفض معدل الاحتياطي القانوني إلى 8% ثم إلى 4% سنة 2017 وهي أقل قيمة له في فترة الدراسة، ليرتفع ارتفاعا طفيفا في سنتي 2018 و2019 من 8% إلى 10% ثم ليرجع إلى 8% من جديد في سنة 2020.

3- تأثير الإصلاحات النقدية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر:

في إطار قانون النقد والقرض 90-10 تمّ تحديد هدف السياسة النقدية في الجزائر كما يلي "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والصرف والقرض في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإتباع جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب جميع الوسائل الملائمة، توزيع القروض، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاها الخارج واستقرار سوق الصرف".

بعد ذلك طرأت العديد من التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 من أبرزها الأمر 10/04 المعدل والمتمم للأمر 11/03 الذي نص في مادته الثانية على أنه: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، وتنظيم السيولة ويسهر

على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته (الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض، 2010)

1.3- تحليل أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2020:

فيما يتعلق بهدف تحقيق معدل نمو حقيقي موجب، يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة من بين الأهداف العامة التي تسعى الدولة الجزائرية الوصول إليها، والجدول التالي يبين معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2019.

الجدول رقم 02-: تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
3.8	2.8	3.4	2.9	3.61	معدل النمو %
2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
0.8	1.2	1.6	3.2	3.7	معدل النمو %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، وإحصائيات بنك الدولي على الموقع: www.ons.dz، www.worldbank.org.

من خلال الجدول نلاحظ أن في الفترة من 2010-2016 كانت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مرتفعة نوعا ما تتراوح قيمها بين 2.9% و 3.7% وهذا يعتبر مؤشر جيد للاقتصاد الجزائري بينما في الفترة 2017-2019 نلاحظ وجود انخفاض في معدلات النمو من 1.6% إلى 1.2% ثم إلى 0.8% على التوالي وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفت بها البلاد.

بالنسبة لهدف التشغيل، يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض، وهذا الارتباط يقود إلى القول بأن عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري (بن علي و تومي، 2020، صفحة 58)، والجدول التالي بين تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 2010-2019.

الجدول رقم -3-: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة%	9.96	9.97	11	9.8	10
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة%	11	11.5	12.3	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الدولي www.worldbank.org.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر في الفترة بين 2010-2017 عرفت ارتفاعا محسوسا في قيمها إذ ارتفعت من 9.96% سنة 2010 إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة لها ب 12.3% سنة 2017، بينما في سنوات 2018 و 2019 فقد عرفت انخفاضا طفيفا وهذا راجع لعودة معدلات النمو إلى الارتفاع في ظل التيسير الكمي الذي عرفته السياسة النقدية نسبيا خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق باستقرار المستوى العام للأسعار والتحكم في مستويات التضخم، فقد منح بنك الجزائر أولوية لهذا الهدف كهدف رئيسي للسياسة النقدية خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي حدد أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هي استقرار المستوى العام للأسعار ومراقبة التضخم، وسنبيّن من خلال الجدول الموالي تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم -4-: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	0.6	4.78
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل التضخم	6.4	5.59	4.27	2.0	2.1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-تقارير بنك الجزائر 2014،2016،2019 على الموقع: www.Bank-of-algeria.dz

-الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz/ipc-juin-2020.pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- الفترة 2010-2016: شهدت معدلات التضخم انخفاضا في سنة 2010 حيث قدر ب 3.91% ويرجع هذا إلى التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات الفلاحية، ثم ليرتفع مرة أخرى في سنة 2011 حيث بلغ 4.52% ثم 8.89% سنة 2012، وذلك بسبب الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتحسن أسعار البترول، لكن سرعان ما عرف معدل التضخم انخفاضا في سنة 2013 و2014 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، ولكنه عرف ارتفاعا مرة أخرى في سنة 2015 ليبلغ قيمة 4.1% ثم 6.39% سنة 2016 وهذا بسبب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في البلاد.

- الفترة 2017-2019: عرف معدل التضخم انخفاضا ملموسا بعد سنة 2017 إلى أن وصل إلى نسبة 2.0% في سنة 2019 ويعد هذا مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي

أما فيما يتعلق بالتوازن الخارجي (توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات)، فقد اعتمدنا على تحليل أسعار الصرف كجزء من السياسة النقدية الكلية للاطلاع على سلوكه خلال فترة الدراسة ولمعرفة أثره على هذا التوازن من جهة أخرى.

الجدول رقم(05):تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
78.90	78.15	78.10	76.05	74.40	الدينار/الدولار
2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
120.44	118.29	114.90	110.50	106.50	الدينار/الدولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2014،2016،2019

على الموقع: www.Bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في ارتفاع مستمر ليصل إلى 120.44 دج/دولار سنة 2019.

وبما أن الاستقرار النقدي يعتبر من أحد أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر، فإننا سنعتبر عنه بحساب معامل الاستقرار النقدي باستعمال طريقة مرونة الكتلة النقدية المتداولة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي باعتماد الصيغة: $B=(DM/M)/(DY/Y)$. يوضح الجدول الموالي النتائج المتحصل عليها خلال الفترة 2010-2020.

جدول رقم-06-: حساب معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

B	DY/Y	DM2/ M2	DY	DM2	الناتج المحلي الإجمالي Y	الكتلة النقدية M2	السنوات
0.714	0.168	0.12	2023.6	.984	11991.6	8162.8	2010
1.017	0.174	0.177	2534.6	1766.4	14526.2	9929.20	2011
1	0.098	0.098	1588.85	1085.9	16115.5	11015.10	2012
2.48	0.031	0.077	528.3	926.4	16643.8	11941.50	2013
3.74	0.0339	0.127	584.8	1745.3	17228.6	13686.8	2014
-0.04	-0.03	0.0012	-515.9	17.7	16712.7	13704.50	2015
0.17	0.045	0.008	801.9	111.8	17514.6	13816.30	2016
0.97	0.072	0.07	1361.6	1158.2	18876.2	14974.60	2017
14.72	0.068	1.001	1382.8	1662.2	20259	16636.70	2018
7	0.001	0.007	25.2	126-	20284.2	16510.70	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية

رقم 29 (مارس 2014)، رقم 49 (مارس 2020)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم معامل الاستقرار النقدي في الجزائر عرفت تذبذبا

في قيمها فمنها التي كانت قريبة من الواحد الصحيح مثل سنوات 2011، 2012، 2017

وهذا يدل على اقترابها من الاستقرار النقدي، ومنها التي كانت أكبر بكثير من الواحد

الصحيح مثل سنوات 2010، 2013، 2014، 2018، 2019 وهذا ما يدل على

وجود حالة توسع و تضخم، و يوجد منها قيم أقل من الواحد مثل سنتي 2015، 2016

وهو ما يدل على حالة انكماش.

2.3 تحليل علاقة الاحتياطي القانوني بالاستقرار النقدي:

لدراسة التأثير المتبادل بين الاحتياطي القانوني والاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، قمنا بتجميع بيانات معدل الاحتياطي القانوني ومعامل الاستقرار النقدي إضافة إلى كل من معدلات التضخم والناتج المحلي الخام لإضفاء مزيد من المعنوية للتحليل الإحصائي الذي قمنا به باعتماد البرنامج الإحصائي SPSS v22.0. يوضح الجدول التالي مختلف البيانات المحصل عليها.

الجدول رقم -7-: طور المؤشرات الاقتصادية والنقدية ذات الصلة بالاستقرار

النقدي خلال الفترة 2010-2020

السنوات	معدل الاحتياطي القانوني	معامل الاستقرار النقدي	الناتج الداخلي الخام (القيم بملايير الدينارات)	التضخم (المتوسط السنوي)
2010	9	0,714	11991,6	3,91
2011	9	1,017	14526,2	4,52
2012	11	1	16115,5	8,89
2013	12	2,48	16643,8	3,26
2014	12	3,74	17228,6	0,6
2015	12	-0,04	16712,7	4,78
2016	8	0,17	17514,6	6,4
2017	4	0,97	18876,2	5,59
2018	8	14,72	20259	4,27
2019	10	7	20284,2	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المدرجة في الجداول السابقة.

بعد اختيار النموذج الأكثر ملائمة لتحليل البيانات الواردة في الجدول حسب اختبار معيار تركيز البيانات*، توصلنا إلى أن أحسن النماذج الممكن الاعتماد عليها إحصائياً هو نموذج الانحدار المتعدد الذي يأخذ مستوى التضخم كمتغير تابع (Y) وبقية المتغيرات كمتغيرات مستقلة (X1، X2، X3) بالإضافة إلى عامل الزمن (T) لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للبيانات.

بعد إجراء المعالجة الإحصائية للمتغيرات الإحصائية لأجل توحيد طريقة حساب القيم الحقيقية ومقارنتها بالقيم الجدولية واحتساب احتمالات الخطأ وعدم المعنوية، تحصلنا على نموذج الإنحدار المتعدد التالي:

$$Y = - 0,583 - 0,188 X1 + 0,074 X2 - 0,120 X3 - 0,833 T$$

t	0.949	0.565	0.120	0.285	0.162
---	-------	-------	-------	-------	-------

يتبين من النتائج المتحصل عليها أن النموذج عموماً لم يكن ذو دلالة إحصائية كبيرة بالنظر لقيمة الارتباط الكلي بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع والذي بلغت قيمته 75.8% ما يدل على أن إجمالي التأثير على المتغير التابع لم يتعد حدود 56.4% باحتمال خطأ تجاوز 30%.

من ناحية أخرى بينت بعض الارتباطات الثنائية للمتغيرات المستقلة مع معدل التضخم نتائج غير معنوية تماماً بالرغم طبيعة العلاقة المثبتة نظرياً. فبالرغم من صحة العلاقة العكسية بين معدل الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم (X1) إلا أن حجم اختيار t الأقل من القيمة الجدولية قادت إلى أن احتمال الخطأ وصل إلى حدود 90% ويرجع ذلك

* يعتمد هذا الاختبار على تحليل تباين المعلومات المركزة لكل متغير مدرج في النموذج الإحصائي، بحيث يقوم هذا الاختبار على مبدأ أن حماية احتمال تشتت بيانات كل متغير إحصائي لا بد أن تقول إلى الصفر، ويقوم البرنامج بترتيب كل النماذج الثنائية والمتعددة الارتباطات حسب الاحتمالات المتحصل عليها.

إلى ثبات معدل الاحتياطي القانوني عند 12% طيلة سنوات 2013، 2014 و 2015 وهو ما قاد إلى نتيجة أن تأثير معدل الاحتياطي القانوني على معدل التضخم لم يكن ذا دلالة إحصائية تذكر، وهو ما يقود إلى تبني هذه السياسة من قبل بنك الجزائر لم يكن بالفعالية المطلوبة ولا بد من أن تصاحبه أدوات أخرى أكثر تأثيرا كسعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي أو السوق المفتوحة ذات التأثير المباشر على الضغوط التضخمية.

بالنسبة لمستوى الناتج المحلي الخام (X_2)، فقد تبين أن له علاقة طردية منطقية مع معدل التضخم، لكونه يحسب بالقيم الجارية للدينار الجزائري، بحيث قاد انخفاض القدرة الشرائية للعملة خلال الفترة 2010-2020 إلى تضخم قيمة الناتج من سنة لأخرى، مع ذلك دلّ التحليل الإحصائي على ضعف الارتباط بين المؤشرين بسبب تأثيرات العوامل الأخرى غير النقدية على قيمة الناتج المحلي الخام ومن بينها معدلات الضرائب والسلوك الاستهلاكي التقشفي للمتعاملين الاقتصاديين في ظل إجراءات التقشف المعتمدة من خلال السياسة المالية الانكماشية المعلنة منذ سنة 2015 عبر قوانين المالية السنوية.

فيما يتعلق بمعامل الاستقرار النقدي (X_3) فقد بين علاقة منطقية كذلك مع معدل التضخم، بحيث أن تحول معامل الاستقرار النقدي إلى القيمة السالبة يدل على ارتفاع الضغوط التضخمية بفعل نمو التغير في الكتلة النقدية المتداولة بوتيرة أسرع مقارنة بالتغير في الناتج المحلي الخام. مع ذلك لم يكن التأثير المتبادل بين المؤشرين معنويا بما يكفي فقد بلغت احتمال وجود علاقة معنوية حقيقية قابلة لأن تدوم على المدى المتوسط نحو الـ 40% فقط ما جعل قيمة t المحسوبة متدنية جدا كما هو مبين في النموذج الإحصائي.

4-التائج ومناقشتها:

خلصت دراستنا هذه إلى أن السياسة النقدية عنصر أساسي بالغ الأهمية في هيكل السياسات الفرعية المكونة للسياسة الاقتصادية العامة إلى جانب كل من السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسات التعديل الظرفي والهيكلي، بحيث أن فعاليتها في إدارة النقد والائتمان والصرف وضبط الكتلة النقدية بما يتوافق مع متطلبات النشاط الاقتصادي والاستثماري الحقيقي، تستند إلى فعالية الأدوات التي تختارها وتركز عليها السلطة النقدية لتحقيق الهدف العام المتمثل في الاستقرار النقدي وكبح الضغوط التضخمية، وهو ما يؤكد فرضية البحث الأولى القائلة بأن الأدوات الكمية هي أكثر الأدوات النقدية استخداما من قبل السلطات النقدية وأكثرها فاعلية في كبح التضخم.

بالرغم من اشتراك مختلف أدوات السياسة النقدية والتنوع في تحقيق الاستقرار النقدي إلا أن أدوارها العملية تتباين بين أدوات وقائية تكبح الضغوط التضخمية تكون حساسة أكثر للاستجابة للمتطلبات الاحترازية للسياسة النقدية، وأدوات أخرى الغرض الأساسي منها علاجي تكون فعاليتها أعلى لتخفيض معدلات التضخم في الأجل القصير والمتوسط وغالبا ما يمتد تأثيرها إلى كبح النمو الاقتصادي. وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني من الأدوات التي يمكنها أن تلعبين الدورين الوقائي والعلاجي، نظرا للمرونة التي تتمتع بها، بحيث أن للسلطة النقدية تغيير معدلات الاحتياطي القانوني لكبح الضغوط التضخمية أو الحفاظ على معاملات الاستقرار النقدي في المستويات التي تتيح مستوى مقبولا من التضخم العام.

ركزت السلطة النقدية في الجزائر بشكل كبير على أداة الاحتياطي القانوني لتأدية دورها في الحفاظ على الاستقرار النقدي وتخفيض الضغوط التضخمية تفاديا لارتفاع معدل التضخم فوق المستويات المستهدفة، وقد تميزت الفترة 2010-2020 بعدد تدخلات السلطة النقدية لتعديل معدل الاحتياطي القانوني لتجعل منه أداة شديدة المرونة يتم اللجوء

إليها قبل الأدوات النقدية الكمية الأخرى، هذا التحليل يعزز صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي اتجهت نحو كون السياسات الكمية هي الأكثر انتهاجا من قبل بنك الجزائر لكبح الضغط التضخمي المتصاعد بفعل الوضعية الاقتصادية المتقلبة خلال فترة الدراسة.

حاولنا في هذه الدراسة تحليل سلوك الاحتياطي القانوني وربط تأثيره على الاستقرار النقدي بالمؤشرات النهائية النقدية والاقتصادية لكل من السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة عموما، وقد تبين أنه بالرغم من الأهمية التي يوليها بنك الجزائر لهذه السياسة إلا أنها لم تكن ذات تأثير معنوي على مستويات التضخم أو على معاملات الاستقرار النقدي؛ وقد يرجع السبب في ذلك إلى إشكالية التباطؤ التي يشهدها تأثير هذه الأداة من جهة وإلى السيولة الكبيرة المتداولة خارج دائرة الائتمان الرسمية من جهة أخرى، وهو ما يعزز صحة الفرضية الثالثة للبحث والتي أشارت إلى أن سياسة الاحتياطي القانوني لوحدها لم تكن كافية ولا فعالة للتأثير على الاستقرار النقدي في الفترة 2010-2020.

خاتمة:

يعدّ تحقيق الاستقرار النقدي أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية في أي اقتصاد، لذلك يتوجب على السلطة النقدية أو تولى اهتماما خاصا لاختيار الأدوات النقدية الكفيلة بتحقيقه كهدف رئيسي لها، يتيح الحفاظ على المستوى المقبول من التضخم دون التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي الحقيقي وعلى نمو الاستثمارات.

اعتمدت السلطة النقدية في الجزائر على جملة من الأدوات النقدية خلال الفترة 2010-2020 للحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيزه، خاصة بعد الاختلالات الموازناتية والاقتصادية التي عرفتتها هذه الفترة بفعل انخفاض عوائد الخزينة العامة من العملة الأجنبية بسبب انخفاض أسعار البترول الخام في الأسواق الدولية. وقد ركّز بنك الجزائر على سياسة

الاحتياطي القانوني كأداة رئيسية كمية لضبط المعروض النقدي، جاعلا منها أداة مرنة يتمّ اللجوء إليها ظرفيا لتعديل مستويات التضخم أملا في تحقيق الاستقرار النقدي. تبين من المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة المتعلقة بمعامل الاستقرار النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة 2010-2020 بأن سياسة الاحتياطي القانوني لم تكن ذات تأثير يذكر وأن الضغوط التضخمية استمرت بالارتفاع خلال نهاية هذه الفترة بالرغم من التدخل عبر هذه السياسة لأكثر من مرة. وقد يكون السبب الرئيسي في هذه النتيجة أن أداة الاحتياطي القانوني تحتاج إلى فترات أطول ليظهر أثرها على معدلات التضخم بسبب إشكال التباطؤ الموجود بين تغيير معدل الاحتياطي القانوني وحجم الكتلة النقدية المتداولة وبسبب تداول جزء كبير من السيولة في النشاطات الاقتصادية غير الرسمية خارج مؤسسات وأسواق الجهاز المصرفي.

المراجع:

- أبوبكر الخوالد. (2018). تقييم إصلاح النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه. مجلة العلوم السياسية والقانونية ، 02 (07).
- أسماء علام، وفاطمة علام.(سبتمبر2020). واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017. مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02 (العدد 02).
- الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض. (26 08, 2010) الجريدة الرسمية.
- الحاج حمزة شودار. (2009). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية. عمان، الأردن: عماد الدين للنشر والتوزيع.
- الشيخ أحمد ولد الشيباني. (2013). فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- حالة موريتانيا. ماجستير . سطيف.

- القطابري محمد ضيف الله. (2012). الائتمان والنقود والسياسة النقدية. كتاب. الدوحة قطر: دار أبوجا للنشر والتوزيع.
- حسين رحيم. (2002). وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر. أطروحة دكتوراه. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- عبد الجليل شليق، خليفة عزي، وصبرينة عيشون. (03/02 ديسمبر 2019). استيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الإصلاحات ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية .
- عبد الحسين جليل الغالي. (2015). السياسات النقدية في البنوك المركزية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عمر سعيدان. (2007). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة بنك الجزائر. ماجستير . سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- عمر محمود لعبيدي. (بلا تاريخ). النقود والبنوك. عمان: دار الوهبة.
- فائزة لعرف. (2021). قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الفترة 2000-2017. مجلة آفاق العلوم، 06 (02).
- فتيحة بن عليّة، وصالح تومي. (2020). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 (22).
- فريد طهراوي. (ديسمبر 2015). دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL. معارف قسم العلوم الاقتصادية (19).

- قانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض. (11 أكتوبر, 2017). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- قانون النقد والقرض 90-10. (14 أبريل, 1990). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- لطيفة بهلول، أيمن حماد، وآمال منصور الدهاش. (2019). دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014. مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 22 (02).
- محمود سحنون. (2003). الاقتصاد النقدي والمصرفي. قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- مفيدة عبد اللاوي. (2007). محاضرات في الاقتصاد النقدي. الجزائر: مطبعة مزوار.